

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

إنقاذ تقريرات لمحات الأصول عن أستاذة

لازلنا نُقاييس ما بين تقرير لمحات الأصول - المحقق الخميني - و بين تقرير نهاية الأصول - للسيد المنتظرى - فانتبهنا إلى أضبطية بيانات صاحب اللمحات:

· حيث قد حرر لنا أشكال الإشكالات المستشكلة - خلافاً لنهاية الأصول - قائلاً:

«إذا عرفت ما مهدنا لك من المقدمات فاعمل:

1. أن عمدة الإشكال في المقام هو الدور الوارد في ناحية إتيان المأمور به، و هذا هو الإشكال الدائر على لسان المحقق الخراساني قدس سره و تصدى لجوابه.[1] (فإن الكفاية قد أكدت بأن «القصد» لو عُدّ جزءاً من الأمر و قيده لاستتبع أن يدعوا الأمر إلى نفسه - أي قصد الأمر - بينما يستحيل أن يحرّك الشيء نفسه، وبالتالي سيعجز المكلف عن الإتيان الأمر مع قصده خارجاً).

2. وأما الإشكالات الأخرى - مثل الدور من ناحية تعلق الأمر (لدى الجعل).

3. و من ناحية القدرة (لدى الامتثال).

4. و الإشكال من ناحية الجمع بين الحاضرين - فقد عرفت الجواب عنها.[2][3].

· التمايز التالي بين التقريرين:

- أن «نهاية الأصول» قد صاغ مراد المحقق البروجردي بأن المقربية لا تتحصّر في «قصد الامتثال» أساساً بل سنصحّحها عبر الملكلات القليلة الخمس السالفة فإنها المحرّكة و الداعية الرئيسية نحو الامتثال، فعلى أساسه لا يتوّل استداررة الأمر دور القصد و بالعكس - زعماً من الكفاية - إذ التقرّب سيتحقق تماماً بلا قصد الأمر - كما أسلفنا - بل ثمرة «إصدار الأمر» من قبل المولى أن يخلق موضوع الطاعة و المعصية - وليس أكثر - فشاهد كيف استغنى «نهاية الأصول» عن لزوم القصد قائلاً: «و ما هو الملاك في عبادة العمل و مقربيته إلى ساحة المولى هو صدوره عن إحدى هذه الدواعي و الملكلات الحسنة (فعندئذ سيصبح العمل عبادياً مقرباً) و ليس للأمر، بما هو أمر، تأثير في مقربية العمل أصلاً، فإن المحقق لعبادية العمل هو صدوره عن داع إلهي (بلا انحصر بالقصد)».[4]

- بينما «لمحات الأصول» لم يُفرز «القصد» عن الأمر نهائياً - كما صنعه نهاية الأصول - بل قد احتفظ على «قصد الأمر» و رأها

ضروريّة تجاه المقربية، إلا أنّه لم يُدرج القصد ضمن قيود المتعلق – حتّى لا تحدُث الاستدارة. في حين عينَك الآن نصًّا ببيانات صاحب اللّمحات: «وَأَمَّا هذَا الإشكال العويس وَالعويسنة المشكّلة، التي هي كالشبهة في مقابل الضرورة وَالبديهة «فإنَّ الضرورة – كما عرفت – قائمة على اعتبار قصد التقرّب في العبادات» وَمن لدن تأسيس الشرائع إلى الآن كان الأمر على هذا المنوال (أي مع القصد، إذ كلَّ أمرٍ يفتقرُ موضوعاً وَهو القصد، فمن المحتَمَّ أنْ نعتبر مكانة «القصد» لدى الامتثال إلا أنَّه خارج عن جعل الأمر وَلا يُعدُّ قيداً للمتعلق)». [5]

فانطلاقاً من هذين التعبيرين المتشتّتين، قد اخترَجَ نتسائل في أذهاننا: هل اعتَبرَ المحقق البروجرديّ «قصد الأمر» عنصراً ضرورياً – وفقاً للّمحات – أم لا – وفقاً للّنهاية؟ فوفقاً للّنهاية لا يتوجّب القصد أبداً إذ الأمر بالكلِّ يُعدُّ أمراً بالأجزاء أيضاً فلو نوى إحدى الملّكات الخمس لتحقّقت العبادة – حتّى بلا قصد. بينما وفقاً لصاحب اللّمحات يُعدُّ «القصد» عنصراً ضرورياً لتحقيق العبادّيّة – إلا أنَّه لم يُدرج كقيدٍ في المتعلق. وبالتالي لم يُجب على هذا التّسائِل الفَذ.

ختام هجمة المحقق البروجرديّ تجاه المحقق الخراساني

وَعَقِيبَ ما استَحضرَ صاحبُ النّهاية، نصًّا ببيانات الكفاية فقد اخترَجَ هجومه تجاهه قائلاً:

«أقول: نحن لا نحتاج في إيجاد الصلاة بداعي الأمر إلى تعلق أمر بنادٍ الصلاة، كما هو محيط نظره «قدّه» بل نفس الأمر بالمقيد (أي الأمر بالكلِّ) يدعو إليها (الأجزاء) أيضاً، ويفي أيّضاً في مقربيتها و عباديتها إتيانها بداعي هذا الأمر (الكليّ) و ذلك لما عرفت في المقدمة الثانية من أنه يكفي في عبادية الأجزاء التحليلية و الخارجية و المقدمات الوجوبية و العلمية، إتيانها بداعي الأمر المتعلق بالكلِّ و بذوي المقدمة.

وَقوله: «لا يكاد يدعو الأمر إلا إلى ما تعلق به لا إلى غيره» واضح الفساد، فإنَّ الأمر كما يكون داعياً إلى نفس متعلقه، كذلك يكون داعياً إلى كلِّ ما له دخل في تحققه (كالأجزاء الدّاخليّة) من غير احتمال في مدعويتها للأمر إلى تعلق أمر بها على حدة، ففيما نحن فيه، بعدَما وُجد في نفس المكلف أحدُ الدّواعي القلبية (الخمس) التي أشرنا إليها، و صار باعتبار ذلك بصدق موافقة أوامر المولى و إطاعتُها بأي نحو كان، إذا حصل له العلم بأنَّ مطلوب المولى و ما أمر به، عبارة عن طبيعة الصلاة المقيدة بداعي الأمر مثلًا، فلا محالة يصير بصدق تحصيلها في الخارج بأي نحو أتفق. و حينئذ فإذا لاحظَ أنَّ إتيان ذات الصلاة بداعي الأمر «المتعلق بها مقيدة بداعي الأمر» يلزم في الخارج حصول هذا القيد، الذي لا تعقل داعوية الأمر إليه أيضًا، فلا محالة تنقدح في نفسه إرادة إتيان ذات الصلاة، و يتحقق بذلك المأموم به بجميع أجزائه و شرائطه (قهرًا) إذ الفرض تحقّق الصلاة بداعوية الأمر، و تتحقق قيدها أعني الدّاعوية قهرًا (بالنّتالي سيُصلّى بقصد تحقيق ذي المقدمة الذي يحظى بأمر كليّ، و هذا سيلازم خارجيًا أنَّ تتحقّق الدّاعوية قهرًا)، بينما الكفاية قد اتّخذَ جزءَ الأمر فانزَأَ في الاستدارة – أي دعوة الشيء إلى نفسه – بينما القصد عنصر منفصل عن الأمر بحيث يُعدُّ محقّقاً للمأموم به خارجاً). [6]

وَأَمَّا صاحبُ اللّمحات، فقد درءَ شبهة الكفاية بصياغة أخرى قائلاً:

«فيمكن دفعه: بأنك قد عرفت [7] في المقدمة الثانية، أنَّ المقدمات إذا أُوجِدت و أُتِي بها وسيلة إلى إتيان ذيها، تكون مقربيتها بعين مقربية ذي المقدمة، فالملّك إذا علم بأنَّ الإتيان بأجزاء المأموم به بقصد التقرّب و التوسل إلى المأموم به، يلزم في الخارج حصول هذا القيد الذي لا يمكن داعوية الأمر إليه (فلا يُعدُّ جزءَ الأمر و متعلقه) فلا محالة يأتي بها (خارجًا لا كقيد المتعلق) و يتحقّق المأموم به بتمام الأجزاء و الشرائط في الخارج». [8]

- [2] تقدّم في الصفحة ٦٦-٦٧ من نفس الكتاب.
- [3] لمحات الأصول (چاپ قدیم). ص ٧٦ ایران - : مؤسسه تنظیم و نشر آثار الإمام الخمینی.
- [4] نهاية الأصول. Vol. 1. ص ١١٨-١١٦ تهران - ایران: نشر تفکر.
- [5] الینبوع الماضي.
- [6] بروجردی حسین. نهاية الأصول. Vol. 1. ص ١١٩ تهران - ایران: نشر تفکر.
- و قد أسلفنا بأنَّ المحقق البروجردي قد استلم رأيه المزبور عن الميرزا الشيرازي تماماً، فلم يُستَجلِّب نقطة مستجدة زائدة، إذ قد استذكرا مسبقاً نظرية الميرزا ضمن الفوائد حيث أصلح الدور قائلاً: «إنَّ «العبادية» إنما هي كيفية في المأمور به و عنوان له، و يكون قصد الأمر، أو الوجه، أو غير ذلك، من المحقّقات لذلك العنوان (ال العبادية) و محسّلاً له، من دون أن يكون ذلك متعلقاً للأمر، و لا مأخذنا في المأمور به (كي يتولّد الدور إذ لا يتوقف الأمر على القصد) و بالجملة: العبادة كما فسرناها في أول العنوان، هي عبارة عن الوظيفة التي شرعت لأجل ان يتبعَّد العبد بها (و يعبد الله تعالى بهذا التَّعْبُد البحت قبلًا للتَّوْصِيلات) فالصلوة المأتمي بها بعنوان التَّعْبُد و إظهاراً للعبادية هي المأمور بها، و الأمر بها على هذا الوجه (أي صلَّى إظهاراً للعبادية) بمكان من الإمكان (الدى يجعل) و المكلف يتمكّن من إتيان الصلاة كذلك لأنَّ يأتي بالصلوة إظهاراً للعبادية (الدى الامثال) و حينئذ فالمكلف ان يأتي بالصلوة على هذا الوجه (العبادية) من دون ان يقصد الأمر، و لا الجهة، و لا غيرهما من الدواعي، فتفع عبادة (فالقصد يلزم العبادة بحيث لم يُتَّخذ ضمن المتعلق) و له ان يأتي بها بداعي الأمر أو الجهة، و يكون ذلك محققاً لعنوان العبادة في الصلاة و محسّلاً لها، من دون ان يتعلّق امر بتلك الدواعي أصلاً، إذ ليس حصول العبادة منحصراً بتلك الدواعي، حتى نقول: لابد من تعلّق الأمر بها، بل عبادَّة العبادة إنما هي امر آخر وراء تلك الدواعي، و ذلك الأمر الآخر عنوان للمأمور به و كيفية له يمكن تعلّق إرادة الفاعل به، غایته انَّ بتلك الدواعي أيضاً يمكن تحقّق العنوان» (فوائد الأصول (النائي). Vol. 1. ص ١٥٢)
- [7] تقدّم في الصفحة ٧٤-٧٥ من نفس الكتاب.
- [8] بروجردی حسین. لمحات الأصول (چاپ قدیم). ص ٧٦ مؤسسه تنظیم و نشر آثار الإمام الخمینی.